الجمعية العامة

Distr.: General
30 May 2017
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

الآراء التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في دورته الثامنة والسبعين، ١٩-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧

الرأي رقم ٢٠١٧/٢٢ بشأن سانغ - جيون هان ويونغ - جو لي (جمهورية كوريا)*

١- أُنشئ الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بموجب القرار ٤٢/١٩٩١ الصادر عن لجنة حقوق الإنسان، التي مددت ولاية الفريق العامل ووضحتها في قرارها ٥٠/١٩٩٧. وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ ومقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/١، اضطلع المجلس بولاية اللجنة. ومُددت ولاية الفريق العامل مؤخراً لفترة ثلاث سنوات بموجب قرار المجلس ٣٠/٣٣ المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٢- وفي ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله (A/HRC/33/66)، بلاغاً إلى حكومة جمهورية كوريا بشأن سانغ - جيون هان ويوونغ - جو لي. وردّت الحكومة على البلاغ في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٦. والدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٣- ويرى الفريق العامل أن سلب الحرية إجراء تعسفي في الحالات التالية:

(أ) إذا اتضحت استحالة الاحتجاج بأي أساس قانوني لتبرير سلب الحرية (مثل إبقاء الشخص رهن الاحتجاز بعد قضاء مدة عقوبته أو رغم صدور قانون عفو ينطبق عليه) (الفئة الأولى)؛

(ب) إذا كان سلب الحرية ناجماً عن ممارسة الحقوق أو الحريات التي تكفلها المواد ٧ و١٣ و١٤ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك، في حالة الدول الأطراف في العهد، المواد ١٢ و١٨ و١٩ و٢١ و٢٢ و٢٥ و٢٦ و٢٧ من العهد (الفئة الثانية)؛

* وفقاً للفقرة ٥ من أساليب عمل الفريق العامل، لم يشارك سيونغ - فيل هونغ في مناقشة هذه القضية.

الرجاء إعادة الاستعمال

(ج) إذا كان عدم التقيد، كلياً أو جزئياً، بالقواعد الدولية المتصلة بالحق في محاكمة عادلة، وهي القواعد المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الصكوك الدولية ذات الصلة التي قبلتها الدول المعنية، من الخطورة بحيث يُضفي على سلب الحرية طابعاً تعسفياً (الفئة الثالثة)؛

(د) إذا تعرض ملتمسو اللجوء أو المهاجرون الوافدون أو اللاجئون لاحتجاز إداري مطول من دون إمكانية المراجعة أو التظلم إدارياً أو قضائياً (الفئة الرابعة)؛

(هـ) إذا شكّل سلب الحرية انتهاكاً للقانون الدولي بسبب التمييز على أساس المولد، أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو اللغة، أو الدين، أو الوضع الاقتصادي، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الهوية الجنسانية، أو الميل الجنسي، أو العرقلة، أو أي وضع آخر، على نحو يهدف إلى تجاهل المساواة بين البشر أو قد يؤدي إلى ذلك (الفئة الخامسة).

المعلومات الواردة

البلاغ الوارد من المصدر

٤- سانغ - جيون هان هو رئيس اتحاد النقابات الكورية ويونغ - جو لي هي الأمينة العامة للاتحاد. واتحاد النقابات الكورية هو منظمة تمثل العمال الكوريين والحركة النقابية، وهو ملتزم بالنهوض بتمكين العمال من خلال الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وإرساء الديمقراطية عموماً في جمهورية كوريا.

٥- ووفقاً للمصدر، شارك السيد هان في الاحتجاجات التي جرت في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٥ إحياء للذكرى السنوية الأولى لغرق العبارة "سيوول"، وللدعوة إلى إجراء تحقيق مستقل وشفاف في الحادث. وبعد الاحتجاجات، استدعت الشرطة السيد هان لاستجوابه، لكنه رفض المثول أمامها خوفاً من الاعتقال التعسفي.

٦- وفي ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، صدرت مذكرة توقيف بحق السيد هان، الذي اختبأ إثر ذلك في مكاتب اتحاد النقابات الكورية نحو خمسة أشهر. وبعد ذلك لجأ إلى المعبد البوذي "جوجيي" في وسط مدينة سول لمدة شهر تقريباً. ويفيد المصدر بأن السيد هان بدأ إضراباً عن الطعام في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ احتجاجاً على مذكرة التوقيف الصادرة بحقه وعلى الإصلاح المقترح لقانون العمل الذي سيفضي إلى تقييد أكبر لحقوق العمال.

٧- وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اعتقلت الشرطة السيد هان وهو يخرج من معبد "جوجيي" بعد أن طوقت الشرطة المبنى وحاولت اقتحامه. ويذكر المصدر أن السيد هان اقتيد إلى مركز شرطة نامدايمون حيث احتجز لاستجوابه حتى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ثم نقل إلى مركز احتجاز سول. وتابع السيد هان إضرابه عن الطعام أثناء الاحتجاز، لكنه أوقفه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بعد أن تدهورت صحته كثيراً.

٨- ووفقاً للمعلومات الواردة، مَثُلَ السيد هان، يوم ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦، أمام جلسة الاستماع الثالثة في محاكمة بشأن التهم المتصلة بمشاركته في المظاهرات التي جرت بين نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وتشمل التهم الموجهة إلى السيد هان "تعمُّد عرقلة أداء المهام الرسمية"، و"تعمُّد عرقلة أداء المهام الرسمية بهدف الاعتداء على موظفين عموميين"،

و"تعمُّد تدمير الممتلكات الحكومية"، و"عرقلة عامة لحركة السير"، و"انتهاك المادة ١٦ من قانون التجمع والتظاهر (المسائل التي يتعين على المنظمين مراعاتها)"، و"عدم الالتزام بأمر فض التجمع"، و"التجمع في مكان محظور"، و"التحريض على العنف"، و"انتهاك المادة ١١ من قانون التجمع والتظاهر (الأماكن التي يحظر فيها التجمع والتظاهر في الهواء الطلق)".

٩- وفي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، سعى الادعاء إلى فرض عقوبة السجن لمدة ثماني سنوات على السيد هان. ويدّعي المصدر أن السجن لفترة طويلة كهذه أمر غير مسبوق بالنسبة لتهم تتصل بتنظيم "تجمع غير قانوني". ويذكر المصدر أن الادعاء سعى إلى تبرير قسوة الحكم على أساس أن السيد هان رفض تسليم نفسه إلى الشرطة عندما صدرت مذكرة توقيف بحقه في حزيران/يونيه ٢٠١٥، وهي جريمة كبرى يمكن أن تقوّض أساس سيادة القانون وذلك لما يتمتع به السيد هان من نفوذ كقائد لاتحاد النقابات الكورية. وعند أول اتصال قام به المصدر مع الفريق العامل، كان السيد هان محتجزاً في مركز احتجاز سول وكان من المتوقع صدور الحكم بحقه في تموز/يوليه ٢٠١٦.

١٠- كما قدم المصدر معلومات عن حالة السيدة لي، التي كانت قد توارت عن الأنظار منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ عندما أصدرت السلطات مذكرة توقيف بحقها لمشاركتها في المظاهرات في الفترة بين نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وليس لدى الفريق العامل أي معلومات إضافية عن حالة السيدة لي.

١١- ويدعي المصدر أن الناشطين العماليين يواجهون القمع والترهيب والمضايقة القضائية باستمرار في جمهورية كوريا. ورداً على قمع الناشطين العماليين ومحاولات الحكومة سن قوانين إصلاحية في مجال العمل من شأنها زيادة تقييد حقوق العمال، نظم اتحاد النقابات الكورية إضرابات في جميع أنحاء البلد يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ورغم أنه لم يبلغ عن وقوع اشتباكات مع الشرطة أثناء الإضرابات، فإن السلطات أعلنت أن الإضرابات "غير قانونية" وأنها ستتخذ تدابير صارمة ضد المنظمين والمشاركين. وكانت الحكومة قد تعاملت بطريقة مماثلة مع إضرابات حدثت في الماضي، إذ وجهت تهماً جنائية ومدنية ضد القادة النقابيين والمشاركين في الإضراب. وخلال الأسبوع من ٢١ إلى ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أُبلغ عن قيام أعضاء اتحاد النقابات الكورية بتنظيم إضراب آخر للتنديد بقمع الحركة العمالية في جمهورية كوريا.

١٢- ويفيد المصدر أيضاً بأن الشرطة استجوبت أكثر ٥٤٠ من قادة وأعضاء الاتحاد في ما يتصل بمشاركتهم في المظاهرات، وتعين على كثير منهم دفع غرامات. واعتقلت الشرطة نحو ٢٠ من أعضاء الاتحاد لمشاركتهم في مظاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وتم الإفراج عن اثني عشر منهم بكفالة أو صدرت بحقهم أحكام مع وقف التنفيذ، ولا يزال الثمانية الآخرون ينتظرون انتهاء محاكماتهم.

١٣- واستناداً إلى تلك الأحداث، يدّعي المصدر أن الهدف من احتجاز السيد هان وصدور مذكرة التوقيف بحق السيدة لي ما هو في ما يبدو إلا لردع الأنشطة السلمية في مجال حقوق الإنسان التي تقوم بها النقابات العمالية والمنظمات المدافعة عن حقوق العمال.

١٤- وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٦، أبلغ المصدر الفريق العامل بأنه صدر حكم بالسجن لمدة خمس سنوات على السيد هان في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٦. وفي ٨ تموز/يوليه ٢٠١٦، طعن السيد هان في الحكم. وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦، طعن الادعاء أيضاً في الحكم سعياً إلى فرض مدة

سجن أطول ضد السيد هان. ويفيد المصدر بأنه يتعين على كل من الادعاء والدفاع تقديم تبرير رسمي لطعنهما قبل ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٦، وبأن موعد جلسة الاستئناف سيتحدد بعد تقديم التقارير المطلوبة. وفي ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٦، أحيلت المعلومات الواردة من المصدر إلى الحكومة مشفوعة بطلب موجه إلى الحكومة لتقديم معلومات إضافية كجزء من ردها على البلاغ.

رد الحكومة

١٥- في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أحال الفريق العامل ادعاءات المصدر إلى الحكومة في إطار إجرائه المعتاد المتعلق بالبلاغات. وطلب الفريق العامل إلى الحكومة تقديم معلومات مفصلة بحلول ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٦ عن الحالة الراهنة للسيد هان والسيدة لي، وأي تعليق على ادعاءات المصدر. وطلب الفريق العامل أيضاً إلى الحكومة توضيح الأسباب الوقائعية والقانونية التي تبرر القبض على السيد هان ومواصلة احتجازه، وتقديم تفاصيل بشأن تماشي الإجراءات القانونية المتخذة ضده مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت جمهورية كوريا طرفاً فيها.

١٦- وردت الحكومة على البلاغ في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٦، مؤكدة أنه تم احتجاز السيد هان ومقاضاته بتهم تشمل "تعمُّد عرقلة أداء المهام الرسمية"، و"تعمُّد عرقلة تحرك المعدات الحكومية"، و"العرقلة العامة لحركة السير"، وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٦. وأكدت الحكومة أيضاً أن الادعاء والسيد هان قد طعنا في الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية، وأن القضية أحيلت، في ذلك الوقت، إلى محكمة الاستئناف. وعلاوة على ذلك، أشارت الحكومة إلى أن المحكمة أصدرت مذكرة توقيف بحق السيدة لي، لكنه لم يتم اعتقالها.

١٧- وتفيد الحكومة بأن السيد هان والسيدة لي شاركا بصورة غير شرعية وعنيفة في تجمعات عامة. وتدعي الحكومة أن السيد هان انتهك قانون التجمع والتظاهر لجمهورية كوريا بتنظيمه العديد من التجمعات دون إخطار السلطات، وأن تلك التجمعات حادت عن نطاق الإعلان عن التجمعات منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، قام السيد هان والمشاركون الآخرون، خلال التجمع الذي نظم في ١ أيار/مايو ٢٠١٥، بالاعتداء على أفراد الشرطة. ونتيجة لذلك، اتُّهم السيد هان "بتعمُّد عرقلة أداء المهام الرسمية". وتؤكد الحكومة أن السيد هان رفض المثول أمام الشرطة وتحدى مذكرة التوقيف الصادرة بحقه من المحكمة. وبينما كان السيد هان مختبئاً في مباني الاتحاد، خطط ونظم مزيداً من التجمعات غير الشرعية العنيفة، مثل تجمعات الإضراب العام الذي جرى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ والتجمع الذي جرى في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

١٨- وتدعي الحكومة أن السيد هان قام، قبل تجمع ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر الذي تم الاعتداء فيه على ١٠٨ أفراد من الشرطة وتدمير ٤٣ حافلة للشرطة، بإعداد وتوزيع الحبال وعشرات السلالم المصنوعة من الألمنيوم على المشاركين، وأدلى ببيانات من قبيل "سأتحمل كامل المسؤولية عن ذلك" و"دعونا نثبت أن بإمكاننا شل الحركة في سول"، وذلك خلال الكلمة الافتتاحية التي ألقاها في المظاهرة. ووفقاً لما ذكرته الحكومة، أفضى ذلك إلى قيام المتظاهرين باستخدام الحبال والأنابيب والقضبان الحديدية في الاعتداء بشكل جماعي على الشرطة، وتدمير وإحراق حافلات الشرطة. وتدعي الحكومة أن مستوى العنف أثناء المظاهرة بلغ حداً كبيراً بحيث شكل خطراً على حياة أفراد الشرطة الذين كانوا يؤدون مهامهم الرسمية وكاد يفضي

إلى مأساة كبرى. ونتيجة للمظاهرة، توقفت الحركة تماماً في وسط مدينة سول لساعات عديدة. وتلاحظ الحكومة أن الأعمال التي تمت بقيادة السيد هان أكدتها الأدلة وتم الاعتراف بها صراحة في حكم المحكمة الابتدائية في القضية الجنائية المرفوعة ضده.

١٩- وتدعي الحكومة أيضاً أنه، في أربع مناسبات، رفضت السيدة لي طلبات الشرطة الحضور للتحقيق معها بشأن التهم المتعلقة بمشاركتها في التجمع الذي جرى في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ويُدّعى أن السيدة لي أعدّت أدوات، مثل السلالم والحبال، لاستخدامها في الاعتداء على أفراد الشرطة وتدمير معدات الشرطة، وكذلك في الإيقاف التام لحركة السير في أجزاء من وسط مدينة سول من خلال عرقلة السير وممارسة العنف مع غيرها من المتظاهرين. ولذلك أصدرت المحكمة مذكرة توقيف بحق السيدة لي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتفيد الحكومة بأن الهدف من طلب مذكرة التوقيف وإصدارها لم يكن ردع الممارسة المشروعة للحق في التجمع السلمي المكفول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

٢٠- وتلاحظ الحكومة أن جمهورية كوريا تكفل تماماً الحق في حرية التجمع السلمي بموجب المادة ٢١ من الدستور وبموجب قانون التجمع والتظاهر. ومع ذلك، تؤكد الحكومة أن السيد هان والسيدة لي قد شاركا في أعمال عنف خلال التجمعات وبالتالي فقدا الحماية التي توفرها تلك الضمانات.

٢١- وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد الحكومة أن توقيف السيد هان واحتجازه وإصدار مذكرة التوقيف بحق السيدة لي قد تم وفقاً للإجراءات الوطنية. فالسيد هان لم يمثل أمام الشرطة رغم طلبها منه الحضور عدة مرات. وبالتالي، طلبت الشرطة إصدار مذكرة توقيف بحق السيد هان بموجب قانون الإجراءات الجنائية، وأصدرت المحكمة المذكرة بعد النظر في الأسباب المسوغة للقيام بذلك. وعلاوة على ذلك، عندما ألقي القبض على السيد هان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، طُلب إصدار أمر باحتجازه عملاً بأحكام قانون الإجراءات الجنائية خلال ٤٨ ساعة من توقيفه. وأصدرت المحكمة مذكرة الاحتجاز بعد استجواب السيد هان مباشرة، والنظر في ضرورة احتجازه وشرعيته وتناسبه مع التهم الموجهة إليه. وبالتالي، نظرت المحكمة في قضية السيد هان دون تأخير، ثم تم احتجازه بموجب مذكرة صادرة عن المحكمة. وبالمثل، رفضت السيدة لي أربع مرات طلب الشرطة المثول أمامها وأصدرت المحكمة مذكرة توقيف بحقها بعد النظر في الأسباب المسوغة للقيام بذلك. وذكرت الحكومة أن السيدة لي تعتبر، اعتباراً من آب/أغسطس ٢٠١٦، مختبئة في مبنى مكتب اتحاد النقابات تجنباً لاعتقالها. وتخلص الحكومة إلى أنه لا يوجد أي تعسف في اعتقال واحتجاز السيد هان والسيدة لي وأن الإجراءات المتخذة بموجب قانون الإجراءات الجنائية تمتثل للمادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٢٢- وعلاوة على ذلك، تلاحظ الحكومة أن عقوبة السجن لمدة ثماني سنوات، التي سعى الادعاء إلى فرضها على السيد هان، أخذت بعين الاعتبار قيام السيد هان بقيادة تجمعات مفرطة في العنف انطوت على عنف ضد أفراد الشرطة ومعداتها وأدت إلى وقف كامل لحركة السير في وسط مدينة سول. ووفقاً لما ذكرته الحكومة، سبق أن حكم على السيد هان بالسجن في ما يتعلق بجريمة مماثلة تتصل باحتلال مرافق المصنع. وخلال جلسة استماع محايدة بشأن التهم والأدلة ذات الصلة، حكمت المحكمة على السيد هان بالسجن لمدة خمس سنوات في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٦ على أساس أن لجوءه للعنف وتحريضه على استخدامه على نطاق واسع في وسط مدينة سول ينتهكان سيادة القانون، وبالتالي لا يمكن تبريرهما.

٢٣- وتؤكد الحكومة أنه، طوال العملية، تلقى السيد هان محاكمة عادلة وفقاً للمادة ١٤ من العهد. وكانت الجلسة مفتوحة للجمهور، ومثّل السيد هان خمسة محامين اختارهم هو شخصياً وكان ذلك بحضوره، وكانت المحكمة مؤلفة من ثلاثة قضاة اعتبروه جميعاً مذنباً. وكانت المحاكمة جارية في محكمة الاستئناف عندما قدمت الحكومة ملاحظاتها، حيث أن كلاً من السيد هان والادعاء طعنا في الحكم على اعتبار أن العقوبة غير منطقية، ويجوز الطعن في حكم محكمة الاستئناف أمام المحكمة العليا.

٢٤- وتذكر الحكومة أنها تصرفت بشكل صحيح عندما اتخذت إجراءات قانونية ضد مرتكبي التجمعات العنيفة غير المشروعة وأنها لم تعاقب أعضاء النقابات العمالية والمنظمات المدافعة عن حقوق العمال بسبب أنشطة سلمية تتعلق بحقوق الإنسان. وجاء إصدار المذكرتين بتوقيف السيد هان والسيدة لي، وإصدار المذكرة باحتجاز السيد هان، والحكم الذي طلب الادعاء فرضه، في امتثال تام للقانون الوطني ونتيجة محاكمة ومداولات عادلة من جانب المحكمة. وانطوت هذه القضية على تجمعات كبيرة عنيفة تسببت بأخطار جمة وانتهكت حقوق السكان الآخرين وعامة الشعب، وتم التعامل معها وفقاً للقانون والمبادئ، وبالتالي لا يمكن اعتبار ذلك ظلماً في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يكفل التجمع السلمي.

٢٥- وفي ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٦، أُرسلت إلى الحكومة رسالة مشتركة من المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات، والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان بشأن السيد هان[(١)]. وفي الرسالة، لاحظ المقررون الخاصون الحكم بالسجن لمدة خمس سنوات الصادر بحق السيد هان، وهو من المدافعين عن حقوق الإنسان وعضو في النقابة، وأعربوا عن القلق إزاء توقيفه واحتجازه والعقوبة الصادرة بحقه، والتي بدا أنها تتصل بممارسة حقوقه في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي المضطلع بها في إطار ممارسته لعمله كمدافع عن حقوق العمال في جمهورية كوريا. وتضمن رد الحكومة على الرسالة المؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، معلومات مماثلة جداً لتلك التي قدمتها في ردودها على رسائل الفريق العامل.

معلومات إضافية من المصدر

٢٦- أرسل رد الحكومة على رسالة الفريق العامل إلى المصدر في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ للتعليق عليه. وطلب الفريق العامل إلى المصدر تقديم رده بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ورد المصدر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٢٧- ويدفع المصدر بأن الحكومة لم تقدم أي تفسير مرض بشأن الطابع التعسفي لاحتجاز السيد هان ومذكرة التوقيف الصادرة بحق السيدة لي. ووفقاً للمصدر، تستند المبررات التي قدمتها الحكومة إلى بيانات غير صحيحة بشأن الوقائع أو إلى قوانين وسياسات وطنية تخالف القانون الدولي لحقوق الإنسان.

٢٨- ويذكر المصدر أن السيد هان، منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥ وحتى اعتقاله في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قام بتنظيم سبعة تجمعات شعبية تابعة لاتحاد النقابات الكورية، وفي كل من تلك الحالات تم إخطار السلطات مسبقاً. بيد أن السلطات قمعت بصورة منهجية وصارمة

(١) انظر: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=328.

جميع تلك التجمعات السلمية المشروعة، إما بالسماح بإقامة التجمع في منطقة صغيرة محدودة فقط أو بحظر التجمع بشكل مطلق بدعوى منع عرقلة حركة السير. ومنذ منتصف عام ٢٠١٥، حظرت الشرطة جميع التجمعات والمظاهرات المزمعة في وسط مدينة سول، ووُضِعت الشرطة في محافظة مدينة سول ومحافظة جيونجي ومدينة إينشون في حالة تأهب قصوى. وبرَّرت الشرطة فرض الحظر الشامل بالاستناد إلى المادة ١٢ من قانون التجمع والتظاهر، مدعية بأن أي تجمعات سوف تعرقل تدفق حركة السير.

٢٩- ويشير المصدر أيضاً إلى أن محكمة سول أمرت، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، برفع الحظر المفروض على التجمعات ولكن الشرطة تجاهلت ذلك الأمر. وفي التقرير الذي قدمه المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات عن بعثته إلى جمهورية كوريا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أشار إلى أن الأسباب التي استندت إليها الشرطة في حظر التجمعات أو اعتبارها غير مشروعة، مثل عرقلة حركة السير، لا تستوفي المعايير المبينة في المادة ٢١ من العهد لتبرير فرض القيود على التجمعات (انظر A/HRC/32/36/Add.2، الفقرة ٢٨). ومن ثمّ يعتبر الحظر غير شرعي بموجب القانون الدولي، كما أن اتهام السيد هان بتنظيم "تجمعات غير قانونية" في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، في الوقت الذي كان فيه الحظر سارياً، ينتهك حقه في حرية التجمع بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد.

٣٠- وعلاوة على ذلك، يفيد المصدر بأن الحكومة تدعي بغير وجه حق بأن السيد هان، مع مشاركين آخرين في التجمع، اعتدوا على أفراد الشرطة أثناء التجمع الذي جرى في ١ أيار/مايو ٢٠١٥. فخلال ذلك التجمع، حصلت مواجهة بسيطة بين عشرات من أفراد الشرطة المجهزين بلوازم السلامة الشخصية وعدد صغير من المحتجين العزّل، بمن فيهم السيد هان، واستمرت نحو عشر دقائق. ولم يتم الاعتداء بدنياً على أفراد الشرطة ولم يصابوا بجراح أثناء المواجهة. وقد وقع الحادث لأن الشرطة سدت الطريق بصورة غير مشروعة مستخدمة الحافلات كحواجز، مانعة أي شخص من مغادرة منطقة التجمع. وقد قضت المحكمة الدستورية بأن أي قيود تفرض على التجمع عن طريق استخدام الحافلات كحواجز لا ينبغي أن تمنع الأفراد والمدنيين من حرية المرور، وبالتالي كان يتعين دائماً على الشرطة تأمين حيز مناسب بين الحافلات أو في نهاية الحاجز. أما في ١ أيار/مايو فلم يكن هناك مسافة بين الحافلات أو في نهاية الحاجز الذي استخدمت فيه الحافلات، وواجه السيد هان وبعض المتظاهرين الشرطة لمطالبتها بوقف الحصار غير القانوني.

٣١- ويشير المصدر إلى تصريحات الحكومة التي تفيد بأن السيد هان أدلى ببيانات تحرض على العنف وبأنه أعد الحبال وعشرات السلالم المصنوعة من الألمنيوم ووزعها على المشاركين في تجمع ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، الذين يزعم أنهم استخدموها بعد ذلك في الاعتداء على أفراد الشرطة وتخريب حافلات الشرطة وإضرام النار فيها. ويفيد المصدر بأن الادعاءات التي قدمتها الحكومة وقدمها الادعاء أثناء محاكمة السيد هان غير صحيحة. واستناداً إلى الأدلة المقدمة أثناء محاكمة السيد هان، لا يوجد أي دليل على أن السيد هان أعد بنفسه ووزع الحبال وسلالم الألمنيوم، وأن التعليقات التي أدلى بها قبل التجمع تحرض على العنف المادي.

٣٢- ووفقاً للمصدر، نزل المتظاهرون في تجمع ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بمن فيهم السيد هان، إلى الشوارع بعزم كامل على إجراء مسيرة سلمية، ولكن الشرطة واجهتهم برد فعل غير

متناسب وعنيف. وقبل التجمع، حشدت الشرطة نحو ٠٠٠ ٢٠ فرد من ٢٤٨ سرية، و١٩ خرطوماً للمياه و٦٧٩ حافلة و٥٨٠ جهازاً للرش برذاذ الفلفل الحار. ونظراً للتعبئة الحاشدة من جانب الشرطة، أعد عدة متظاهرين حبالاً وسلالم من الألمنيوم بهدف إزالة الحواجز أو المرور من فوق الحافلات التي استخدمت كحواجز، ولم يكن في نيتهم الاعتداء على الشرطة.

٣٣- وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بادعاء الحكومة بأن تجمع ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر شكل تهديداً على حياة أفراد الشرطة، يلاحظ المصدر أنه، بحسب لوائح الاتهام الخطية التي قدمها الادعاء ضد السيد هان، وفي جلّ الحالات المزعومة لإصابة أفراد الشرطة بجراح والبالغ عددها ١٠٨ حالات، كانت الإصابات طفيفة، وكانت تحتاج إلى مدة أقصاها أسبوعاً أو أسبوعين للشفاء التام منها. وقد تعرض فرد واحد من أفراد الشرطة إلى إصابة في وجهه استغرق الشفاء التام منها ثمانية أسابيع. وعلاوة على ذلك، ليس من الواضح كيف حصل إلحاق الضرر بالحافلات وكيف وقعت إصابات أفراد الشرطة؛ إذ لم تكن هناك أي أدلة ملموسة على أن المحتجين هم الذين تسببوا في الإصابات.

٣٤- وبالإضافة إلى ذلك، يذكر المصدر أن الحكومة لم تشر إلى أن الشرطة هي التي بدأت بمهاجمة المتظاهرين واستخدمت القوة المفرطة لوقف المظاهرة التي كانت سلمية، وإلى أن حياة المتظاهرين غير المسلحين هي التي تعرضت للخطر عندما واجهتهم الشرطة المدججة بالسلاح التي كانت تستخدم معدات مكافحة الشغب من فوق الحافلات، والتي وجهت خراطيم المياه عشوائياً على الحشود. ونتيجة لذلك، أصيب ٢٩ مدنياً بجراح خطيرة أثناء التجمع تم نقلهم على وجه السرعة إلى المستشفى. وقد قضى أحد المتظاهرين الذي طُرح أرضاً بفعل خرطوم مائي أكثر من ١٠ أشهر في حالة غيبوبة وتوفي مؤخراً متأثراً بجراحه. وقد انتقد المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات على وجه الخصوص استعمال خراطيم المياه أثناء المظاهرات، ذاكراً أيضاً تلك الحالة المأساوية (انظر A/HRC/32/36/Add.2، الفقرة ٣٣).

٣٥- ويدعي المصدر أنه على الرغم من السخط الوطني والإدانة الدولية الواسعة النطاق لاستخدام الشرطة للقوة المفرطة ضد المتظاهرين أثناء تجمع ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، رفضت وكالات إنفاذ القانون إجراء تحقيق رسمي في الإصابات المدنية التي نجمت عن تدخل الشرطة. وبدلاً من التحقيق في الادعاءات المتعلقة بوحشية الشرطة، أجرت السلطات حملة تحريات واسعة على المشاركين في التجمع ومنظميه، مستجوبة أكثر من ٠٠٠ ١ شاهد، وأدانت في نهاية المطاف ٢٠ من أعضاء وقادة اتحاد النقابات الكورية، بمن فيهم السيد هان. ويفيد المصدر في ما يتعلق بالتهم الموجهة إلى السيد هان بشأن "تعمُّد عرقلة أداء المهام الرسمية بهدف الاعتداء على موظفين عموميين"، و"التحريض على العنف"، بأن السيد هان لم يخطط لأي عنف أثناء أي من المظاهرات أو يشجع عليه، وأي اشتباكات عنيفة وقعت كانت بسبب الهجمات الاستباقية من جانب الشرطة على المتظاهرين المسالمين. وأي أدوات أعدت أو وزعت خلال التجمعات كانت لغرض تجاوز الحواجز غير المشروعة التي استخدمت فيها الحافلات أو للتخلص من خراطيم المياه التي نشرتها الشرطة بشكل غير متناسب، ولم تستخدم في أعمال عنف ضد أفراد الشرطة.

٣٦- وبالإضافة إلى ذلك، يذكر المصدر أنه في التقرير المشترك للمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً بشأن الإدارة السليمة للتجمعات، الذي قدماه في عام ٢٠١٦، جاء أن أعمال العنف أو المخالفات المتفرقة التي يرتكبها البعض لا ينبغي أن تُنسب إلى

الآخرين الذين تظل نواياهم وسلوكياتهم سلمية بطبيعتها (انظر A/HRC/31/66، الفقرة ٢٠). وبالتالي، فإن قام متظاهرون بالاعتداء على أفراد الشرطة بعنف، لا يمكن تحميل السيد هان المسؤولية عن أعمالهم. ويدفع المصدر بأن الحكومة قد عاقبت السيد هان على أعمال العنف التي وقعت خلال التجمع لكونه قائد اتحاد النقابات الكورية، والاتحاد هو من المنظمات التي شاركت في الدعوة إلى تجمع ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ووفقاً للمصدر، فإن ذلك يستند إلى مبدأ مستخدَم في النظام القانوني لجمهورية كوريا يسمى "الشريك الأساسي من خلال التآمر دون المشاركة في التنفيذ"، فقد اعتمدت السلطة القضائية في جمهورية كوريا شكلاً فريداً للمبدأ القانوني ينص على أن أي شخص كان يعتزم المشاركة أو شارك بالفعل في التآمر على ارتكاب جريمة سيعاقب حتى لو لم يرتكب الجريمة بالفعل. ولكن، علاوة على أن السيد هان لم تكن لديه نية التآمر ولم يتآمر لإحداث العنف خلال تجمع يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، فقد شارك في التجمع نحو ١٠٠ ٠٠٠ شخص من مختلف المجموعات، بمن فيهم المزارعون والطلاب والمنظمات غير الحكومية، ولم يكن لدى السيد هان أي تأثير أو سيطرة عليهم.

٣٧- وفي ما يتعلق بادعاء الحكومة بأن السيد هان رفض المثول أمام الشرطة وتحدى مذكرة التوقيف الصادرة عن المحكمة حسب الأصول القانونية، يؤكد المصدر أن السيد هان، قبل صدور مذكرة التوقيف بحقه، كان قد تعاون مع الشرطة وكان على اتصال معها عن طريق محاميه. بيد أن الشرطة أوقفت الاتصالات من جانب واحد وطلبت إصدار مذكرة التوقيف. ونظراً للاضطهاد والقمع الموثقين جيداً للقيادات العمالية في جمهورية كوريا، فإن رفض السيد هان تسليم نفسه إلى الشرطة بعد صدور مذكرة التوقيف بحقه يعود إلى خوفه المبرر من احتجازه بشكل تعسفي وتعرضه للمضايقة القضائية، كما حدث بالفعل.

٣٨- وبالمثل، في ما يتعلق بالسيدة لي، يدعي المصدر أن السلالم والحبال التي وزعت على بعض المشاركين في تجمع ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر كان من المزمع استخدامها في تجاوز حواجز الحافلات وخراطيم المياه التي نشرتها الشرطة، ولم يكن ذلك بغرض استخدامها كأسلحة أو لإحداث إيذاء بدني. وعلاوة على ذلك، فإن رفض السيدة لي تسليم نفسها إلى الشرطة يعود إلى خوفها المبرر من التعرض للاحتجاز التعسفي. إن توقيف السيد هان ومحاكمته وإدانته، إلى جانب اتهام ١٩ شخصاً من أعضاء وموظفي تحالف النقابات الكورية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بسبب ممارسة حقهم في حرية التجمع والتعبير، أثبت أن أعضاء وموظفي التحالف يتعرضون للمضايقة القضائية والاحتجاز التعسفي.

٣٩- ويؤكد المصدر أن توقيف السيد هان واحتجازه ومحاكمته وإدانته وسجنه، فضلاً عن إصدار مذكرة توقيف بحق السيدة لي، هي أفعال تعسفية لكونها تستند فقط إلى ممارستهما لحقهما في حرية التجمع السلمي المكفول بموجب القانون الدولي.

طلب معلومات إضافية

٤٠- في الدورة التي عقدها الفريق العامل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، نظر الفريق في المعلومات الواردة من المصدر والحكومة، ولاحظ أوجه تضارب فعلية خطيرة بين الطرفين في ما يتعلق بكون السيد هان والسيدة لي قد مارسا حقهما في حرية التجمع السلمي خلال مظاهرات عام ٢٠١٥. ولذلك قرر الفريق العامل أن يلتمس مزيداً من المعلومات من الطرفين بغية ضمان توفر فرصة متساوية لكل منهما في تقديم شرح مستفيض لحججهما.

٤١- وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وجه الفريق العامل رسالة إلى المصدر وإلى الحكومة يطلب فيهما مزيداً من المعلومات بشأن ما إذا كان السيد هان والسيدة لي قد مارسا بشكل سلمي حقهما في حرية التجمع أثناء مظاهرات عام ٢٠١٥، فضلاً عن أي معلومات أخرى قد يرغب الطرفان في تقديمها بشأن حق السيد هان والسيدة لي في حرية التعبير وتكوين الجمعيات. وطُلب من الطرفين الرد بحلول ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، طلب الفريق العامل مزيداً من المعلومات من المصدر عن حق السيد هان والسيدة لي في الإجراءات القانونية الواجبة وعن المحاكمة والحكم الصادر، بما في ذلك توفير ترجمة إلى اللغة الإنكليزية للاتهام والحكم.

٤٢- واستجاب المصدر في رسالة مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧ تضمنت نسخة من الحكم النهائي الصادر بحق السيد هان من قبل محكمة سول العليا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ باللغة الكورية. ولم يتمكن المصدر من الحصول على ترجمة مصدقة إلى اللغة الإنكليزية. ولكن المصدر قال إن المستشار القانوني للسيد هان قدم ترجمات غير رسمية لعناصر الحكم الأساسية، وقد وردت الإشارة إليها في رد المصدر.

٤٣- وذكر المصدر، في رده، أنه وفقاً للوثائق المقدمة أثناء محاكمة السيد هان، لم تقدم الشرطة أي أدلة ملموسة تبين أن السيد هان قد قام أو حرض على القيام بأعمال عنف خلال مظاهرات عام ٢٠١٥. ومع ذلك، أدانت المحكمة السيد هان بتهمة "التحريض على العنف" على أساس أنه يعتبر "متواطئاً" مع المحتجين الذين قاموا بأعمال غير سلمية. وبصفة خاصة، استندت المحكمة في حكمها على الوقائع التالية:

(أ) السيد هان هو قائد المنظمة التي نظمت التجمعات، ولذلك فهو ملزم بضمان التزام جميع المتظاهرين بالطابع السلمي للتجمعات؛

(ب) خلال عملية انتخاب قائد تحالف النقابات الكورية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، التي انتخب فيها السيد هان رئيساً للتحالف، تمثّل أحد تعهداته الرئيسية في أنه سيساعد التحالف على تنظيم "تجمع شعبي جماهيري ضد سياسة الإصلاحات العمالية التي تنتهجها الحكومة". وبالإضافة إلى ذلك، عقد السيد هان عدة مؤتمرات صحفية في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أعلن فيها أنه سيتم تنظيم تجمع في ساحة غوانغوامون تحت شعار "التجمع الشعبي الجماهيري المطالب باستقالة الرئيس بارك وإلغاء سيطرة نظام "شايبول" على المجتمع". واعتبرت المحكمة أن التعهد الانتخابي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ والإعلان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ يشكلان دليلاً على تواطؤ السيد هان في أعمال العنف التي ارتكبها بعض المشاركين خلال التجمع؛

(ج) في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ألقى السيد هان خطابات أمام حشد المشاركين في الساعة الواحدة والثالثة والنصف من بعد الظهر وفي الساعة العاشرة والنصف مساء. ووجدت المحكمة أن أجزاءاً من الخطابات كانت ذات طبيعة عدائية، وبالتالي حرضت على قيام بعض المشاركين في التجمع بأعمال عنف. وفي ما يلي مقتطفات من خطابات السيد هان التي ذكرتها المحكمة باعتبارها دليلاً على تحريضه على العنف:

'١' "أعلنت الحكومة أن إضراب تحالف النقابات الكورية هو إضراب سياسي وبالتالي فهو غير قانوني. وهذا لا يخيفني. أنا مستعد للاعتقال. وسوف أنطلق في هذه التعبئة الجماهيرية مع ١٣٠ ٠٠٠ شخص آخرين بقبضات مرفوعة، وسوف أقود التعبئة الجماهيرية الثانية لاحقاً"؛

'٢' "إن حكومة حزب ساييريزا تقمع الناس وقد بدأت حرباً بهدف حكمهم إلى الأبد. وهي تقمعنا لأنها تعتبر تحالف النقابات الكورية عقبة رئيسية أمامها. ونحن هنا معاً للتعبئة الجماهيرية ضد حكومة [الرئيس] بارك التي تسعى إلى إحياء دكتاتورية يوشين العسكرية عن طريق التلاعب بالتاريخ. ونحن لا نريد كفاحاً منعزلاً ويائساً. فبكفاحنا معاً يمكننا تغيير الحكومة الجائرة. دعونا نثق في أنفسنا! دعونا نتحرر من الإحساس بالهزيمة! وأعتقد أن السبب الذي دعاكم جميعاً إلى الحضور إلى سول، وجعلَكم تتناولون طعام الإفطار باكراً وتنفقون كل قرش في حوزتكم لتحمل تكلفة السفر الباهظة، هو أنكم تريدون أن تشعروا أن لديكم بالفعل رفاقاً مستعدين للكفاح معكم، ولكي نعرب عن غضبنا لأننا لم نعد قادرين على تحمل المزيد. يجب أن تكون لديكم عزيمة ثابتة وأن تكونوا مستعدين لمواجهة أي تحد! ومن الآن وحتى وقت متأخر من الليل، دعونا نجعل الشوارع ملكنا! دعوهم يدركون بوضوح أن العمال، عندما يشعرون بالسخط الشديد، يمكنهم أن يشلوا الحركة في جميع أنحاء سول أو حتى في البلد بأسره. وإن لم يتغير شيء اليوم، سيتعين علينا مواصلة الكفاح بتعبئة جماهيرية ثانية وثالثة وتحقيق هدفنا من خلال تنظيم إضراب عام! علينا أن نغير المجتمع الذي لا يمكن للناس فيه التظاهر خوفاً من دفع غرامة كبيرة. وإن التُقِطت صورة لأي شخص في موقع التجمع، فسيعاقب بغرامة تتراوح بين ٣ و٥ ملايين وان. لقد جمعت الحكومة حتى الآن تريليوني وان من الغرامات التي فرضتها على المحتجين. قد يكون هذا مؤلماً، لكن ينبغي أن نكون مستعدين للاعتقال. وأنا على استعداد لأن أكون أول المحتجزين. وبإمكاننا كسر السلطة السياسية بالعمل الجماعي. واليوم سنستعيد ثقتنا بأنفسنا من خلال التعبئة الجماهيرية، وسننظم إضراباً عاماً في كانون الأول/ديسمبر من أجل تحقيق النصر النهائي! واليوم، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، هو يوم التصدي. وأنا، رئيس اتحاد النقابات الكورية، سوف أتحمل المسؤولية، لذا لا تخافوا وأنزلوا إلى الشارع للقاء المواطنين وسنذهب في الختام باتجاه البيت الرئاسي، قلب القوة الحاكمة!".

٤٤- وفي ما يتعلق بالفقرة ٤٣(أ) أعلاه، يشير المصدر إلى أنه، وفقاً لتقرير المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً بشأن الإدارة السليمة للتجمعات، ينبغي أن يبذل المنظمون جهوداً معقولةً للامتثال للقانون وتشجيع سلمية التجمع، لكن ينبغي ألا يتحمل هؤلاء المنظمون المسؤولية عن السلوك غير القانوني الصادر عن أشخاص آخرين. ففي محاسبتهم انتهاكٌ لمبدأ المسؤولية الفردية (انظر A/HRC/31/66، الفقرة ٢٦).

٤٥- وفي ما يتعلق بالفقرة ٤٣(ب) و(ج) أعلاه، يلاحظ المصدر أن أياً من البيانات التي أوردتها الحكومة كدليل على دور السيد هان في التحريض الصريح على العنف يشير إلى القيام بأعمال عنف، ولم يقدم أي دليل آخر يظهر أن الخطابات التي ألقاها السيد هان هي التي حرضت المشاركين على ارتكاب أعمال العنف أو عبأتهم من أجل القيام بذلك.

٤٦- وعلاوة على ذلك، يدعي المصدر أن الملاحقة الجنائية للسيد هان والسيدة لي لكونهما شاركا في تنظيم التجمعات في عام ٢٠١٥ هو انتهاك واضح لحقهما في حرية التجمع، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ٢١ من العهد. وكون الحكومة اعتبرت تلك التجمعات "غير شرعية"، ومن ثمَّ وجهت تهماً جنائية ضد السيد هان بسبب تنظيمها، هو انتهاك لحقه في حرية التجمع. وفضلاً عن ذلك، يعتبر اتهام السيد هان والسيدة لي بالتحريض على العنف بسبب أعمال العنف المرتكبة من جانب مشاركين آخرين في تجمعات عام ٢٠١٥ انتهاكاً إضافياً لحق السيد هان والسيدة لي في حرية التجمع والتعبير، كما أوضح المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات، الذي أشار في عام ٢٠١٣ إلى أنه لا ينبغي تحميل منظمي التجمعات السلمية المسؤولية عن السلوك غير القانوني الصادر عن أشخاص آخرين. وينبغي احترام مبدأ المسؤولية الفردية للمشاركين، بالنظر خاصة إلى افتراض سلمية التجمع (انظر A/HRC/23/39، الفقرة ٧٨).

٤٧- وبالإضافة إلى ذلك، يقول المصدر إنه، في ما عدا بعض الأمثلة البسيطة عن حرمان السيد هان من حقوق الزيارة أثناء الاحتجاز، قد تم احترام الإجراءات القانونية الواجبة بالنسبة له، بما فيها الحق في الاستعانة بمحام، والحق في الاستئناف أمام محكمة أعلى[٢]. ومع ذلك، تجب الإشارة إلى أن الحكم النهائي الصادر عن محكمة سول العليا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي أدان السيد هان بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبدفع غرامة قدرها ٠٠٠ ٥٠٠ وان، لا يقدم أسباباً منطقية على أساس الوقائع ولا يبرر إدانة السيد هان بالاستناد إلى أدلة ملموسة.

٤٨- ويدفع المصدر بأنه، على الرغم من كون التهم الموجهة إلى السيد هان متوافقة مع التشريعات الوطنية، من المهم الإشارة إلى أن القوانين نفسها تنتهك القوانين الدولية المتصلة بالحق في حرية التجمع والتعبير. وعلى وجه الخصوص، يتضمن قانون التجمع والتظاهر والقانون الجنائي، اللذان تم اتهام السيد هان على أساسهما، مواد تتعارض مع المعايير الدولية وتبيَّن أنها تنتهك الحق في حرية التجمع والتعبير، كما ورد بوضوح في تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات عن بعثته إلى جمهورية كوريا (A/HRC/32/36/Add.2).

٤٩- وردت الحكومة على طلب الفريق العامل تقديم معلومات إضافية في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧. وأشارت إلى أن محكمة الاستئناف حكمت السيد هان، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بثلاث سنوات سجن وبدفع غرامة قدرها ٠٠٠ ٥٠٠ وان (حوالي ٤٣٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة). والقضية حالياً هي قيد نظر المحكمة العليا. والسيدة لي ما زالت طليقة.

٥٠- وأشارت الحكومة إلى رسالتها السابقة، التي فصّلت فيها الأعمال التي ارتكبها السيد هان خلال المظاهرات التي جرت في أيار/مايو وأيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، والتي اتسمت المظاهرات خلالها والأعمال التي ارتكبها السيد هان بطابع العنف الواضح. وقد

(٢) يدعي المصدر أنه، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تم حرمان الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ من حق زيارة السيد هان في مخفر الشرطة حيث كان محتجزاً. ويضيف المصدر أن الشرطة ذكرت أن الزيارة قد رفضت بسبب ''مخاوف بشأن إمكانية التآمر وإتلاف الأدلة''، رغم أنه لم يتم إثبات تلك الادعاءات.

حوكم السيد هان على ارتكابه عدداً من الجرائم خلال ما مجموعه ١١ تجمعاً عنيفاً في الفترة من نيسان/أبريل إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وتشمل الجرائم جريمة واحدة بإلحاق الأذى البدني من خلال تعمُّد عرقلة أداء المهام؛ وثلاث جرائم بتعمُّد عرقلة أداء المهام الرسمية؛ وجريمتين بتعمُّد عرقلة تحرك المعدات الحكومية؛ وسبع جرائم بالعرقلة العامة لحركة السير؛ وخمس جرائم بعدم الامتثال لأمر فض التجمع، وأربع جرائم بالمشاركة في التجمعات التي أجريت في أماكن محظورة.

٥١- ووفقاً لما ذكرته الحكومة، مثّل السيد هان خمسة محامي دفاع من اختياره في المحكمة الابتدائية، وفريق من ٩٨ محامياً في المحكمة العليا. وأجريت المحاكمة الخاصة بقضيته وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية. وعقد محامو الدفاع مؤتمرات صحفية بحرية وغطت وسائل الإعلام إجراءات المحاكمة دون أي تدخل. وعقدت ١٨ جلسة خلال المحاكمة الابتدائية وأربع جلسات خلال المحاكمة في محكمة الاستئناف، امتدت كل منها خمسة أشهر. وقدم السيد هان ومحاموه حججاً مضادة، ورفضوا مقبولية الأدلة التي جمعتها الشرطة ومسألة التآمر مع مرتكبي الجرائم الآخرين، ودعوا ثمانية شهود في المحاكمة الأولى، وثلاثة شهود في المحاكمة الثانية.

٥٢- ووجدت المحكمة أن السيد هان مذنب بالتهم الموجهة إليه بعد دراسة الكم الهائل من الأدلة، بما في ذلك الصور وأفلام الفيديو التي صورت في المكان، وشهادات الضحايا، والحجج المقدمة من كلا الجانبين، وحكمت عليه بموجب القانون. وقدمت المحكمة الابتدائية الأسباب التي دعتها إلى الحكم بعقوبة السجن لمدة خمس سنوات، بما فيها أن السلوك الإجرامي للسيد هان يخضعه للسجن وفقاً للمبادئ التوجيهية لإصدار الأحكام القانونية للعقوبات والإدانات بتهم متعددة، ولكون السيد هان قد أعد أدوات لارتكاب العنف وحرض المتظاهرين. وأخذت المحكمة في الاعتبار أيضاً أن السيد هان كان قد حكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات بسبب تعمُّد عرقلة أداء المهام الرسمية. وأوضح القضاة أنهم نظروا في مختلف الظروف، مثل تفاصيل الجريمة، والحالة بعد ارتكاب الجريمة، وكون بعض الأعمال الإجرامية التي قام بها السيد هان استوجبت العقوبة المشددة لكونه كرر الجرم نفسه خلال فترة ثلاث سنوات من حكم سابق، أي خلال فترة العود.

٥٣- وعلاوة على ذلك، أشارت الحكومة إلى أنها لا تقوم بجمع المعلومات عن التجمعات التي يشارك فيها السيد هان، في ما عدا التجمعات المشار إليها في محاكمته. فقد تم تنظيم ٨٤١ ٤٧ تجمعاً خلال عام ٢٠١٥، وقد أبلغت المنظمات العمالية عما مجموعه ٣٦٢ ٢٠ تجمعاً منها، وجرى معظمها بطريقة سلمية. وكفلت الشرطة سير واختتام المظاهرات بشكل سلمي، حتى عندما قام بعض المشاركين بعرقلة حركة السير أو لم يمتثلوا لأمر فض التجمع، في انتهاك لقانون التجمع والتظاهر.

٥٤- ولكن السيد هان شدد على فكرة الكفاح ضد الحكومة عندما ترشح لرئاسة اتحاد النقابات الكورية. وتمثل تعهده الانتخابي بمواجهة الحكومة من خلال تحويل الاتحاد إلى مركز لقيادة إضراب عام وتوفير صوت بارز. كما تعهد بتعزيز الكفاح من خلال اللجوء إلى الإضراب في تعبئة الناس للاحتجاج. وبعد انتخابه رئيساً بفترة قصيرة، في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تولى زمام تنظيم العديد من المظاهرات العنيفة وحرض على العنف وشارك فيه شخصياً في المظاهرات.

٥٥- وتؤكد الحكومة أن الجهاز التنفيذي للاتحاد، بمن في ذلك السيد هان والسيدة لي، نظم سلسلة من التجمعات المناهضة للحكومة في عام ٢٠١٥، ولكن السيد هان والسيدة لي لم يحاكما بسبب تنظيم التجمعات المناوئة للحكومة لعدم ارتكابهما أي أعمال عنف خلال تلك

التجمعات. وعلاوة على ذلك، تلاحظ الحكومة أنه بعد اعتقال السيد هان، واصل الاتحاد بقيادة القائم بعمله، إضافة إلى غيره من المنظمات المدنية والعمالية، عقد تجمعات كبيرة لانتقاد الحكومة، ولم تتم محاكمة المنظمين نظراً لعدم ارتكاب أي أعمال عنف خلال تلك التجمعات.

٥٦- وتشير الحكومة إلى أن محاكمة السيد هان وإدانته لا يمكن اعتبارهما احتجازاً تعسفياً. فقد عوقب لارتكابه أعمالاً إجرامية تنطوي على عنف شديد ولانتهاكه القانون. ولا يوجد معيار دولي لضمان الحق في التجمع العنيف الواضح. وتدفع الحكومة بأنه من السهل التحقق من عنف التجمعات من خلال وسائط الإعلام والإنترنت، وكذلك من الصور التي قدمتها الحكومة كدليل في ردها المرسل إلى الفريق العامل.

٥٧- وبالإضافة إلى ذلك، تشير الحكومة إلى أن الحق في حرية التعبير مصون بموجب المادة ٢١ من الدستور، لكنه يخضع للقيود الواردة في المادة ٢١(٤) التي تنص على أنه "لا يجوز لأي خطاب أو للصحافة انتهاك شرف أو حقوق الأشخاص الآخرين أو تقويض الآداب العامة أو الأخلاقيات الاجتماعية". كما يخضع للمادة ٣٧(٢) من الدستور التي تنص على أن "حريات وحقوق المواطنين لا يجوز تقييدها بموجب القانون إلا عندما يكون ذلك ضرورياً للأمن الوطني أو الحفاظ على القانون والنظام أو السلامة العامة". والحق في حرية التعبير مكفول لكل عامل ومواطن، وتفرض عليه القيود بموجب الشروط نفسها. ولا يعتبر الإضراب مشروعاً إذا اضطُلع به لأغراض سياسية لا صلة لها بتحسين ظروف العمل. وفي ما عدا ذلك، تتمتع النقابات العمالية بحرية واسعة في ما يتعلق بالأنشطة السياسية أو التعبير عن الرأي ونقد أرباب العمل والحكومة.

٥٨- وتفيد الحكومة بأنها تضمن بصورة كاملة الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات لجميع الأفراد الخاضعين لولايتها القضائية، وفقاً للدستور والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد حُدد الحق في حرية التجمع في قانون التجمع والتظاهر، الذي يسمح لأي شخص بتنظيم تجمع أو مظاهرة من خلال تقديم تقرير إلى الشرطة مسبقاً. ويحظر القانون إعاقة التجمع ويعاقب أولئك الذين يعترضون التجمع السلمي، بما في ذلك فرض العقوبة المشددة على أفراد القوات المسلحة أو المدعي العام أو أفراد الشرطة الذين يعترضون تجمعاً أو مظاهرة سلمية. وعلاوة على ذلك، يجوز لأي شخص طلب الحماية من الشرطة إذا كانت هناك أسباب وجيهة للخوف من حدوث عرقلة للتجمع. كما تضمن الشرطة ذلك الحق بحماية المشاركين من العنف عن طريق إقامة طوق أمني من أفراد الشرطة والحفاظ على النظام العام. وتشير الحكومة إلى أنه لم تصدر أي إخطارات بحظر التجمعات سوى في عدد قليل جداً من الحالات في الفترة بين ٢٠١١ و٢٠١٥.

٥٩- أما في حال عدم الإبلاغ عن التجمع أو إذا كان يشكل تهديداً واضحاً للنظام العام بسبب عنف المشاركين، فقد يصدر أمر بفض التجمع. وتلاحظ الحكومة أنه يجوز لأفراد الشرطة استخدام المعدات وفقاً للقانون الخاص بأداء مهامهم وللوائح الشرطة. كما أنهم يتلقون تدريباً في مجال حقوق الإنسان بغية منع حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان.

٦٠- وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد الحكومة أن من الثابت في السوابق القضائية للمحكمة العليا أنه حتى التجمعات التي لم يبلّغ عنها لا تخضع لأمر فوري بفض التجمع. ولا يصدر أمر كهذا إلا في ما يتعلق بالتجمعات التي تهدد النظام العام بشكل مباشر وواضح. ولا تُفَضّ التجمعات على الفور حتى عند ارتكاب بعض المشاركين أعمالاً غير مشروعة، وإنما فقط عندما تشكل التجمعات تهديداً خطيراً على النظام العام. ولا يخضع للإجراءات القضائية إلا من ارتكب أعمالاً غير مشروعة.

٦١- وأشارت الحكومة إلى التجمعات الليلية على ضوء الشموع التي نظمت على نطاق جمهورية كوريا بكاملها منذ نهاية ٢٠١٦، ملاحظة أن الشرطة قد أدارت تلك التجمعات وتعاملت معها بالطريقة الموصوفة أعلاه. وحتى عندما تجاوز عدد المشاركين في سول المليون لم يتم توقيف أحد واختتم التجمع دون اشتباك الشرطة مع المشاركين. وقد شمل ذلك تجمعات ذات أهداف متضاربة عقدت في نفس الوقت دون فرض أي قيود على ممارسة حرية التعبير. وقد عبر المشاركون عن آرائهم بحرية سواء بشكل فردي أو جماعي.

٦٢- ووفقاً لما ذكرته الحكومة، فإن ذلك يتناقض مع تجمع ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الذي شكّل أعنف تجمع شارك فيه السيد هان. فقد رفض ٠٠٠ ٦٨ متظاهر الامتثال لأوامر الشرطة بفض التجمع في ١٥ مناسبة، وقد اعتدوا بشكل جماعي على أفراد الشرطة مستخدمين أنابيب حديدية وقضبان خشبية، فضلاً عن إلحاقهم أضراراً جسيمة بحافلات الشرطة. ونشرت الشرطة ٠٠٠ ٢٠ فرد منها، و١٩ خرطوماً للمياه، و٥٨٠ جهازاً للرش برذاذ الفلفل الحار. وأقرت المحكمة في حكمها أن ١٠٨ أفراد من الشرطة أصيبوا بجراح، وكانت إصابات اثنين منهم بالغة، وأنه تم إلحاق الضرر بـ ٤٣ حافلة و١٣٨ قطعة من المعدات. وقد كان ذلك التجمع من أكثر التجمعات عنفاً في السنوات الأخيرة، ولم تزوّد الشرطة إلا بالخوذ والدروع، لا بالهراوات، وهو الحد الأدنى اللازم للدفاع عن أنفسهم من العنف الذي استخدم في المكان.

٦٣- وخلاصة القول إن الحكومة تؤكد أن مقاضاة السيد هان والسيدة لي والتهم الموجهة إليهما لا تندرج ضمن أي من فئات الاحتجاز التعسفي. فقد تخضع ممارسة حقوق الإنسان بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان للقيود في حالة الأغراض المشروعة للأمن الوطني أو النظام العام أو حماية حقوق الآخرين. ولا تخضع التجمعات العنيفة لنطاق المادة ٢١ من العهد. أما الحقوق الأخرى، بما فيها الحق في الحرية والأمن الشخصي، والحق في المعاملة الإنسانية، والحق في محاكمة عادلة، الواردة في المواد ٩ و١٠ و١٤ من العهد، فقد احترمت احتراماً كاملاً في سياق الإجراءات القضائية الخاصة بالسيد هان والسيدة لي.

المناقشة

٦٤- يشكر الفريق العامل المصدر والحكومة على رسائلهما ويرحب بتعاونهما الكبير مع الفريق العامل. فالردود الفورية والدقيقة التي قدمها الطرفان أتاحت للفريق العامل النظر في هذه القضية بأسرع ما يمكن والتوصل إلى فهم أوضح للقضايا المتنازع عليها.

٦٥- ويلاحظ الفريق العامل أن قضية السيد هان لا تزال معروضة على المحكمة العليا في جمهورية كوريا. ولكن ذلك لا يمنع الفريق العامل من النظر في القضية، إذ لا يشترط استنفاد سبل الانتصاف المحلية قبل أن يصدر الفريق العامل رأيه (انظر على سبيل المثال الرأيين رقم ٢٠١٣/١٩ ورقم ٢٠٠٠/١١).

٦٦- توجد تناقضات كبيرة بين ادعاءات المصدر والحكومة. ويبدو أن هناك نقطتين رئيسيتين متنازع عليها: أولاً، ما إذا كان التقييد والحظر الذي فرضته الحكومة على التجمعات ينتهك حق السيد هان في حرية التعبير والتجمع السلمي، وثانياً، ما إذا كان السيد هان والسيدة لي ارتكابا أي أعمال عنف خلال التجمعات التي نظمت وأجريت عام ٢٠١٥ أو حرضا عليها وبالتالي فقدا حماية الحق في التجمع السلمي.

٦٧- فمن جهة، يؤكد المصدر أن الحظر المفروض على التجمعات غير مبرر بموجب القانون الدولي، وأن إدانة السيد هان والسيدة لي بتنظيم تجمعات غير قانونية في عام ٢٠١٥ ينتهك حقهما في التجمع السلمي، وأن السيد هان والسيدة لي لم يشاركا في أعمال العنف، وأن الحبال والسلالم المعدة لتجمع يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر كانت بهدف استخدامها لتسلق حواجز الحافلات غير القانونية أو لتعطيل خراطيم المياه، وأنها استخدمت رداً على الاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب السلطات. وعلى أي حال، لا يمكن اعتبار السيد هان والسيدة مسؤولين عن ارتكاب أعمال عنف عندما يرتكبها متظاهرون آخرون. ومن ناحية أخرى، تدعي الحكومة أن ممارسة حقوق الإنسان بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان قد تخضع للقيود للأغراض المشروعة المتصلة بالأمن الوطني أو النظام العام أو حماية حقوق الآخرين، وبأن السيد هان انتهك بصورة غير قانونية هذه القيود، وأن السيد هان والسيدة لي نظما وأعدا وحرضا وشاركا في أعمال العنف خلال التجمعات، وأن هذا السلوك يخرج عن نطاق الحق في التجمع السلمي.

٦٨- وبغية حل هذه المنازعات، أرسى الفريق العامل في اجتهاداته القضائية الطرائق التي يتبعها في معالجة المسائل المتعلقة بالاستدلال. فإذا أثبت المصدر أن ثمة أدلة أولية تفيد بحدوث إخلال للاشتراطات الدولية يتعلق بالاحتجاز التعسفي، يقع عبء الإثبات على الحكومة، إذا كانت تود تفنيد الادعاءات (انظر A/HRC/19/57، الفقرة ٦٨)[٣].

٦٩- وفي هذه القضية، يرى الفريق العامل أن المصدر قد أقام دعوى ظاهرة الوجاهة بأن السيد هان والسيدة لي استُهدفا لمجرد ممارسة حقوقهما في حرية التعبير والتجمع السلمي دفاعاً عن حقوق العمال في جمهورية كوريا. وللتوصل إلى هذا الاستنتاج، أخذ الفريق العامل في اعتباره العوامل التالية:

(أ) أقامت الحكومة دعوى جنائية ضد قائدين بارزين من قادة اتحاد النقابات الكورية، وهما الرئيس والأمينة العامة. وبقيامها بذلك، أظهرت السلطات تصميماً كبيراً على اعتقال السيد هان، وقد لاحقته لمدة ستة أشهر قبل إلقاء القبض عليه؛

(ب) إن فرض عقوبات جنائية على السيد هان وإصدار مذكرة توقيف بحق السيدة لي حدثا على خلفية الإضرابات المتواصلة التي نظمها اتحاد النقابات الكورية احتجاجاً على الإصلاحات المقترحة التي تحد من حقوق العمال. وكما يدّعي المصدر ولم تنكره الحكومة، رُفعت دعاوى جنائية مماثلة ضد ١٩ شخصاً من أعضاء الاتحاد منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في ما بدا أنه جهد متضافر للحد من نشاطهم في دعم حقوق العمال. ويؤكد تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات عن بعثته إلى جمهورية كوريا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ أن الشرطة حققت مع مئات من أعضاء الاتحاد عقب التجمع الذي نظمه الاتحاد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (انظر A/HRC/32/36/Add.2، الفقرة ٤١)؛

(٣) انظر الرأي رقم ٢٠١٣/٤١، حيث لاحظ الفريق العامل عدم تساوي فرص صاحب البلاغ والدولة الطرف في الاطلاع على الأدلة وأن الدولة الطرف هي التي تحصل بمفردها في كثير من الحالات على المعلومات ذات الصلة. في تلك الحالة، ذكر الفريق العامل أنه في حال ورود ادعاء بأن سلطة رسمية لم تمنح شخصاً ما ضمانات إجرائية معينة من حقه الحصول عليها، قد يتعذر إثبات الإساءة المشار إليها في الادعاء. إذ "بمقدور السلطة الرسمية عموماً أن تبرهن على أنها اتبعت الإجراءات المناسبة وطبقت الضمانات المنصوص عليها في القانون من خلال إقامة الدليل على الإجراءات المتخذة بما يلزم من وثائق" (الفقرتان ٢٧-٢٨).

(ج) ويفيد المصدر بأن العديد من الأشخاص الذين تم التحقيق معهم أُمروا بدفع غرامات أو أطلق سراحهم بكفالة أو صدرت بحقهم أحكام مع وقف التنفيذ. وسعى الادعاء في البداية إلى توقيع عقوبة غير مسبوقة بالسجن لمدة ثماني سنوات بحق السيد هان بسبب تنظيمه المزعوم لـ "تجمع غير قانوني"، مشيراً إلى أن هذه العقوبة مبررة "بسبب ما يتمتع به من تأثير بوصفه قائد الاتحاد". وبعد أن حكمت المحكمة الابتدائية بعقوبة سجن لمدة خمس سنوات على السيد هان، سعى الادعاء من خلال الطعن إلى فرض عقوبة أشد ولكنه لم ينجح في ذلك. ويبدو أن هناك نمطاً واضحاً من فرض الجزاءات الجنائية الكبيرة على عمل النشطاء في مجال حقوق العمال، بمن فيهم السيد هان، مما قد يؤثر في الغالب بشكل كبير على استعدادهم وقدرتهم على ممارسة حقوقهم والدفاع عن حقوق الآخرين في المستقبل.

٧٠- وعلاوة على ذلك، يرى الفريق العامل أن الحكومة لم تدحض الدعوى الظاهرة الوجاهة للمصدر. ويعتبر الفريق العامل أن التهم الموجهة إلى السيد هان بشأن تنظيم التجمعات غير المشروعة في انتهاك لقانون التجمع والتظاهر تستند إلى ممارسة حقوقه في حرية التعبير والتجمع السلمي المكفولة بموجب المادتين ١٩ و٢٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادتين ١٩ و٢١ من العهد. وكما يلاحظ المصدر، فإن السيد هان كان منشغلاً، منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥ وحتى اعتقاله في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، في تنظيم سبعة تجمعات للاتحاد. بيد أن جميع التجمعات خضعت لقيود تمثلت إما بتحديد نطاقها في أماكن صغيرة ومحدودة أو بفرض حظر صريح على التجمعات لمنع عرقلة حركة السير. ولا تنكر الحكومة ذلك الادعاء، دافعة في رسائلها بأن السيد هان انتهك قانون التجمع والتظاهر لجمهورية كوريا بتنظيمه العديد من التجمعات دون إخطار السلطات، وأن تلك التجمعات حادت عن نطاق الإعلان عن التجمعات منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٧١- ومن الثابت أن عدم إشعار السلطات بتجمع ما لا يجعله غير قانوني، ولا ينبغي إخضاع المنظمين لعقوبات جنائية تستوجب دفع الغرامات أو السجن بسبب عدم إخطار السلطات (انظر A/HRC/31/66، الفقرة ٢٣). وعلاوة على ذلك، وكما أشار المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات في التقرير عن زيارته إلى جمهورية كوريا في عام ٢٠١٦، فإن حظر التجمعات أو اعتبارها غير مشروعة بالاستناد إلى عرقلة حركة السير أو غير ذلك من أسباب عرقلة الحياة اليومية للمواطنين لا يستوفي المعايير المبينة في المادة ٢١ من العهد لتبرير فرض القيود على التجمعات. ولا يمكن فرض قيود في مجتمع ديمقراطي إلا إذا كانت ضرورية للحفاظ على الأمن الوطني أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة، أو حماية حقوق الآخرين وحريتهم، على أن تكون مشروعة وضرورية ومتناسبة مع الهدف المنشود (انظر A/HRC/32/36/Add.2، الفقرات ٢٦-٢٨). وتعتبر الحرية هي القاعدة، أما التقييد فهو الاستثناء. ولذلك، حتى وإن كان اعتقال واحتجاز السيد هان بسبب تنظيمه "تجمعات غير قانونية" يتفق مع قانون التجمع والتظاهر[٤]، فإن فرض العقوبات الجنائية بسبب عدم إخطار السلطات وفرض حظر شامل بهدف منع عرقلة حركة

(٤) ذكر الفريق العامل مراراً وتكراراً في آرائه أنه، حتى عندما يكون احتجاز شخص متوافقاً مع التشريعات الوطنية أو قرارات المحاكم، لا بد أن يكفل الفريق العامل أن الاحتجاز يتسق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. انظر، على سبيل المثال، الرأيين رقم ٢٠١٥/٢٤ ورقم ٢٠١٤/٤١.

السير لا يعتبران من القيود غير المشروعة بموجب القانون الدولي. ولذلك فإن الحكم الصادر بحق السيد هان ينتهك حقه في حرية التعبير والتجمع السلمي بموجب المادتين ١٩ و٢٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادتين ١٩ و٢١ من العهد.

٧٢- وبالإضافة إلى ذلك، لم تقدم الحكومة أدلة كافية في رسائلها والمواد المرفقة بها لتبرير ما قالته للفريق العامل بأن السيد هان والسيدة لي شاركا في إعداد الأدوات من أجل ارتكاب العنف أو التحريض عليه أو ارتكابه أثناء المظاهرات في عام ٢٠١٥، وبالتالي مصادرة حقهما في حرية التجمع السلمي. وكما ذكر المقرِّر الخاص المعني بالحق في حرية التجمُّع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات، فإنه ينبغي افتراض الطابع السلمي للتجمع، ويجب إيلاء الاعتبار لنوايا المنظمين والطريقة التي يجري فيها التجمع (انظر A/HRC/23/39، الفقرة ٤٩).

٧٣- وفي هذه القضية، فإن البيانات التي أدلى بها السيد هان أمام المشاركين في التجمع الذي عقد في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ لم تحرض أو تشجع على العنف من قبل المشاركين الآخرين، كما لم تظهر أي نية من جانب السيد هان في القيام شخصياً بأعمال عنف. وفي حين أن بيانات السيد هان، مثل "سأتحمل كامل المسؤولية" و"دعونا نثبت أنه بإمكاننا شل الحركة في سول" كانت ترمي بوضوح إلى تعبئة المتظاهرين من أجل الاحتجاج وكانت تنتقد الحكومة بشدة، إلا أنها لم تشر إلى أي شكل من أشكال العنف.

٧٤- وعلاوة على ذلك، وفي حين يعرب الفريق العامل عن تقديره لتقديم الحكومة عدداً كبيراً من صور المظاهرات التي جرت في عام ٢٠١٥، إلا أن هذه الصور لا تظهر قيام السيد هان أو السيدة لي شخصياً بأعمال عنف. ومعظم الصور تظهر متظاهرين يخربون حافلات أو الحافلات المخرّبة بحد ذاتها، وفي بعض الحالات، تظهر محتجين يركلون أفراد الشرطة أو يتصادمون معهم. وفي صورتين جاء نص التعليق على الصورة "السيد سانغ – جيون هان يعتدي على الشرطة"، ولكن ليس من الواضح مَن مِن الأشخاص هو السيد هان ولا إن كان الشخص يعتدي فعلاً على الشرطة. ولا تقع على الفريق العامل مسؤولية تقييم القيمة الإثباتية للصور. وعلاوة على ذلك، حتى وإن كانت قد ارتكبت أعمال عنف في المظاهرات التي نظمها السيد هان والسيدة لي، فليس من الواضح على الإطلاق من ارتكب تلك الأعمال وما إذا كانت مرتبطة بالسيد هان والسيدة لي. وكما أشار المصدر، بلغ عدد المشاركين في تجمع ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ حوالي ١٠٠ ٠٠٠ شخص من مجموعات شتى شملت مزارعين وطلبة ومنظمات غير حكومية، ولم يكن للسيد هان والسيدة لي أي سيطرة عليهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أفعال المتظاهرين الآخرين في تجمع كبير لا يمكن أن تعزى إلى السيد هان والسيدة لي. وكما ذكر اثنان من المقررين الخاصين للأمم المتحدة في تقريرهما المشترك الأخير، أنه في حين ينبغي أن يبذل المنظمون جهوداً معقولةً للامتثال للقانون وتشجيع سلمية التجمع، لا ينبغي تحميل المنظمين المسؤولية عن السلوك غير القانوني الصادر عن أشخاص آخرين. ففي محاسبتهم انتهاكٌ لمبدأ المسؤولية الفردية، وإضعافٌ للثقة والتعاون بين منظمي التجمعات والمشاركين فيها والسلطات، وثنيٌ لمنظمي التجمعات المحتملين عن ممارسة حقوقهم (انظر A/HRC/31/66، الفقرتين ٢٠ و٢٦).

٧٥- وبناء عليه، يرى الفريق العامل أن سلب السيد هان حريته هو تصرف تعسفي، إذ جاء نتيجة لممارسة حقوقه في حرية التعبير والتجمع السلمي بموجب المادتين ١٩ و٢٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادتين ١٩ و٢١ من العهد. وهذه القضية تندرج ضمن الفئة الثانية من فئات الاحتجاز التعسفي التي يشير إليها الفريق العامل عند النظر في القضايا المعروضة عليه.

٧٦- ويلاحظ الفريق العامل أن السلطات لم تحتجز السيدة لي وأن الخطوة الوحيدة المتخذة ضدها حتى الآن هي إصدار مذكرة توقيف بحقها. ويفهم، في الوقت الراهن، أنها ما زالت متخفية، لكنه لم يتم إلقاء القبض عليها. وكما ذكر الفريق العامل في تقرير سنوي سابق، لا يوجد، في إطار أساليب عمله، آلية لمعالجة الحالات التي تتوافر فيها معلومات موثوق بها مفادها أن تنفيذ أمر التوقيف سيتسبب في سلب تعسفي للحرية. وبالفعل، يتعين على الفريق العامل في الوقت الراهن أن ينتظر تنفيذ مذكرة التوقيف واحتجاز الشخص بصورة تعسفية (انظر A/HRC/27/48، الفقرات ٦١-٦٥). وفي حين لا يستطيع الفريق العامل أن يبدي رأياً بشأن الحالة الراهنة للسيدة لي، فإنه لا يسعه إلا ملاحظة التشابه في الوقائع بين حالة السيد هان والسيدة لي. ويشير الفريق العامل إلى أن مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٣٨/٢٥، أشار إلى أن الدول مسؤولة، حتى في سياق الاحتجاجات السلمية، عن منع الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وأهاب بالدول أن تتجنب إساءة استخدام الإجراءات الجنائية في جميع الأوقات.

الرأي

٧٧- في ضوء ما تقدم، يصدر الفريق العامل الرأي التالي:

إن سلب سانغ - جيون هان حريته، إذ يخالف المواد ٩ و١٩ و٢٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواد ٩ و١٩ و٢١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، هو إجراء تعسفي يندرج ضمن الفئة الثانية من فئات الاحتجاز التعسفي التي يشير إليها الفريق العامل عند النظر في القضايا المعروضة عليه.

٧٨- ويطلب الفريق العامل إلى حكومة جمهورية كوريا اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيح وضع السيد هان دون إبطاء وجعله متوافقاً مع المعايير الدولية ذات الصلة، بما فيها المعايير الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد.

٧٩- ويرى الفريق العامل، آخذاً في حسبانه جميع ملابسات القضية، أن سبيل الانتصاف المناسب يتمثل في الإفراج الفوري عن السيد هان ومنحه حقاً واجب الإنفاذ في التعويض وغيره من أشكال جبر الضرر، وفقاً للقانون الدولي.

٨٠- ويحث الفريق العامل الحكومة على ضمان إجراء تحقيق كامل ومستقل للظروف المحيطة بسلب السيد هان حريته بشكل تعسفي واتخاذ التدابير المناسبة ضد المسؤولين عن انتهاك حقوقه.

٨١- وفي إطار التعويضات في هذه القضية، لا سيما ضمان عدم التكرار، يحث الفريق العامل الحكومة على جعل إطارها القانوني والممارسات المتعلقة بالحق في التجمع السلمي، بما في ذلك قانون التجمع والتظاهر، متماشية مع التوصيات الواردة في تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات عن بعثته إلى جمهورية كوريا (A/HRC/32/36/Add.2).

إجراءات المتابعة

٨٢- يطلب الفريق العامل، وفقاً للفقرة ٢٠ من أساليب عمله، إلى المصدر والحكومة موافاته بمعلومات عن الإجراءات المتَّخذة لمتابعة تنفيذ التوصيات المقدمة في هذا الرأي، بما في ذلك معلومات توضح ما يلي:

(أ) هل أُفرج عن السيد هان وفي أي تاريخ أُفرج عنه، إن حصل ذلك؛

(ب) هل قُدم له تعويض أو شكل آخر من أشكال جبر الضرر؛

(ج) هل أُجري تحقيق في انتهاك حقوقه، ونتائج التحقيق إن أُجري؛

(د) هل أُدخلت أي تعديلات تشريعية أو تغييرات في الممارسة من أجل مواءمة قوانين الحكومة وممارساتها مع التزاماتها الدولية وفقاً لهذا الرأي؛

(هـ) هل اتُّخذت أي إجراءات أخرى لتنفيذ هذا الرأي.

٨٣- والحكومة مدعوّة إلى إبلاغ الفريق العامل بأي صعوبات قد تكون واجهتها في تنفيذ التوصيات المقدمة في إطار هذا الرأي وبما إذا كان يلزمها المزيد من المساعدة التقنية، بوسائل منها مثلاً زيارة الفريق العامل للبلد.

٨٤- ويطلب الفريق العامل إلى المصدر والحكومة تقديم المعلومات المذكورة أعلاه في غضون ستة أشهر من تاريخ إحالة هذا الرأي إليهما. بيد أن الفريق العامل يحتفظ بالحق في اتخاذ إجراءاته هو لمتابعة هذا الرأي إذا عُرضت عليه شواغل جديدة تتعلق بهذه القضية. ومن شأن إجراء من هذا القبيل أن يمكّن الفريق العامل من إطلاع مجلس حقوق الإنسان على التقدم المُحرز في تنفيذ توصيات الفريق، وعلى أي تقصير في اتخاذ الإجراءات اللازمة.

٨٥- ويشير الفريق العامل إلى أن مجلس حقوق الإنسان قد شجع جميع الدول على التعاون مع الفريق العامل، وطلب إليها أن تراعي آراءه وأن تتخذ، عند الاقتضاء، الإجراءات الملائمة لتصحيح وضع من سُلبوا حريتهم تعسفاً، وأن تطلع الفريق العامل على ما اتخذته من إجراءات[٥].

[اعتمد في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

(٥) انظر: قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٠/٣٣، الفقرتان ٣ و٧.